لايقدر في الامكان ايضا سواء اريد به الامكان الخاص اي سلب الضرورة
عن جانبي الحكم الموافق والمخالف ام اريد به الامكان العام اي سلب
الضرورة عن جانب المخالف سواء كانت بجانب الموافق ضرورية ايضا
ام لا لانه اعم من الامكان الخاص فيصدق به وبدونه اما الاول
فلانه لايلزم من سلب الضرورة عن جانبي الوجود والعدم ثبوت
الضرورة في الوجود جانب الوجود لله تعالى فضلا عن ثبوت
وجوب الوجود له تعالى ولاثبوت العدم للشريك فضلا عن كونه
ممتنع الوجود وواجب العدم فساده من وجهين واما الثاني فلانه
لايلزم من سلب الضرورة عن جانب العدم ثبوت الضرورة في جانب
الوجود لله تعالى لجواز ان تسلب الضرورة من جانب الوجود
ايضا ليتحقق الامكان العام الذي ضمن الامكان الخاص وان لزم منه
ضرورة عدم الشريك وهو غير كاف في امر التوحيد كما مر فساده
من وجه واحد وكل ذلك لايخفى على المرتاض في صناعة المنطق
وعلم الكلام هذا وقد ذهب بعض علماء العربية الى انه لاحذف
في مثل هذه الكلمة وان الاصل الله لا اي واجب الوجود او
مستحق لجميع العبادات فلما قصد الموحد تخصيصه بصيغة الاول
وقدم الخبر على المبتدا دخل النفي على الخبر واداة الاستثناء على المبتدا
تحصيلا لغرض قصر الصفة على الموصوف وعلى هذا فوصف الالوهية
وصف حملي لا وصف عنواني لكن كلام اليانيين يقتضي الحذف
في مثل ذلك كما صرح به السكاكي في المفتاح والخطيب في التلخيص
وغيرهما كما تنبه قد علمت من قولنا ان المنفي والاثبات لا
يتوجهان على نفس الذوات ولا على نفس الصفات بل مورده
نسبة الصفات الى الذوات بطلان قول من قال ان المقصود
من كلمة التوحيد نفي كل ذات موصوف بالالوهية واثبات ذات
واحدة موصوفة بها اللهم الا ان يحمل على تقدير مضاف اي نفي صفة
كل ذات موصوفة بالالوهية واثبات صفة ذات واحدة
موصوفة بها وبعد ذلك فالكلام لايخلو من نوع ركاكة فان
قلت لم اخر في التوحيد تقديم النفي عن الاثبات وبعكس
قيل لا اله الا الله ولم يقل الله الا لا غيره قلت التخلية مقدمة

على التحلية طبعا فقدمت عليها وضعا ليوافق الوضع الطبع
فان قلت فما جهة قضية كلمة التوحيد قلت جهتها الاطلاق
العام اعني ثبوت المحمول للموضوع ونفيه عنه بالفعل في
المعنى لاحد مما يطلق عليه اسم الاله بواجب الوجود او
بمتصف بجميع صفات الكمال بالفعل الا الله فانه كذلك
بالفعل والاطلاق العام فان قلت كيف يكون العامي الذي
لايدرك مثل هذه التحقيقات موحدا بتلك الكلمة قلت
يعد موحدا باعتبار فهم معناها اجمالا والايمان كما يكون
تفصيليا يكون اجماليا وان كان الاول اكمل من الثاني على
ان فوق هذه التحقيقات تحقيقات اخر بعضها ارفع
من بعض وفوق كل ذي علم عليم حتى ينتهي الامر الى الله
تعالى تنبيه الالوهية كما علمت تطلق تارة على صفة
وجوب الوجود وتارة على استحقاق العبادة والتوحيد
باعتقاد نفي الشركة في كل من المصنفين والاشتراك باعتقاد
الشركة في احد الوصفين بان يعتقد ان لله شريكا في صفة
وجوب الوجود كما وقع للمجوسي او يعتقد ان لله شريكا
في صفة استحقاق العبادة كما وقع لعبدة الاصنام وعلى
هذا فالقصر قصر افراد يخاطب به من اعتقد الشركة في الحكم
واما ما وقع للمعتزلة من اثبات شركا لاتحصى في الخالقية
لله تعالى حيث زعموا ان العبد يخلق افعاله الاختيارية
فليس الاشراك في شيء كما علمت وان اثبته لهم بعض
علمائنا وراء النهر حيث قالوا ان المجوس اسعد حالا منهم
لانهم اثبتوا لله تعالى شريكين كما قال تعالى لقد كفر الذين
قالوا ان الله ثالث ثلاثة وهؤلاء اثبتوا لله تعالى شركاء
لاتحصى بل ليس هذا من باب اثبات الشريك في امر الخالقية
عند المعتزلة اصلا لانهم لم يجعلوا خالقية العبد كخالقية
الرب جل جلاله وعز سلطانه لافتقار العبد في خلقه
لافعاله الاختيارية الى اقدار الله اياه على ذلك الفعل بخلق
تعالى الارادة والقدرة لكادتين في العبد اللتين يوجد
الفعل بهما دون الرب تعالى في خلقه للاشيا كيف وهو واجب

Copyright Konya Selçuk University